دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة

- دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية -

Financial inclusion's role and importance in achieving financial stability and sustainable development - An analysis of financial inclusion indicators in Alegria and Arab countries -

قاسي يسمينة *

إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضية والإعلام الآلي

جامعة احمد زبانة غليزان- الجزائر

yasmina.kaci@univ-relizane.dz

مزيان توفيق

إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضية والإعلام الآلي

جامعة احمد زبانة غليزان- الجزائر

mohammedtoufik.meziane@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام : 2022/04/03 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/30 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الشمول المالي، أهميته وأهدافه والقيام بدراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي بالجزائر والدول العربية، زيادة على ذلك تحليل وتقييم واقع الشمول المالي في الدول العربية والجزائر، من خلال الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات المالية على تحقيقه والمتمثلة في مؤشر الادخار، مؤشر الاقتراض ومؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية.

توصلت الدراسة إلى توضيح صورة شاملة عن واقع واحتياجات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية للارتقاء بمؤشرات الشمول المالي وتحسينها من خلال تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ، الاستقرار المالي، التنمية المستدامة، مؤشرات الشمول المالي، المؤسسات المالية.

تصنيف JEL : F36, C62,Q01

Abstract:

The study aims to highlight the role and importance of financial inclusion in achieving financial stability and supporting opportunities to achieve sustainable development by addressing the concept of financial inclusion. Carrying out an analytical study of indicators of financial inclusion in the Arab countries and Algeria, in addition to analyzing and evaluating the reality of financial inclusion in the Arab countries and Algeria , by taking into account the financial indicators of its achievement .

The study concluded a clear comprehensive picture of the reality and needs of enhancing financial inclusion in Arab countries is needed to upgrade and improve indicators of financial inclusion by enhancing access to finance and financial services in Arab countries.

Keywords : financial inclusion, financial stability, sustainable development, indicators of financial inclusion, financial institutions.

Jel Classification Codes : F36, C62, Q01

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لقد أصبح موضوع الشمول المالي من البنود المهمة على جدول أعمال السياسات الدولية في وقت تتوحد فيه جهود المجتمع الدولي من اجل تحقيق التنمية المستدامة ،وهو من المواضيع الحديثة التي برزت على الساحة الدولية، وأصبح موضوع الشمول المالي من البنود المهمة المدرجة في أعمال السياسات الدولية في وقت تتوحد فيه جهود المجتمع الدولي من اجل تحقيق التنمية المستدامة، كما يحظى تعزيز الشمول المالي في حالة دولنا العربية باهتمام متزايد من قبل صانعي السياسات ، الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي ومن خلال ذلك يتحتم على الدول أن تضع الشمول المالي ضمن أولوياتها على الصعيد المحلي والدولي.

كما يلعب الشمول المالي دور كبير وفعال في مجال الاقتصاديات والاستثمارات حيث أن تعزيز سهولة التمويل والحصول على خدمات مالية يتربع على رأس اهتمامات المصارف المركزية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، ذلك لأنه يعد سببا رئيسيا للنمو الاقتصادي للدولة والاستقرار المالي عن طريق توفير خدمات مالية مختلفة من خلال المصارف والبنوك .

من هذا المنطلق يحتاج الشمول المالي إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية من اجل توسيع قاعدة النظام المالي الرسمي لتشمل جمع شرائح المجتمعوالذي يعزز من الشمول المالي وبذلك سيتم تناول في هذا البحث مفهوم الشمول المالي، أهميته وتوضيح بعض مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، وأيضا تحديد الوضع الراهن للشمول المالي وذلك من اجل تحديد المتطلبات التي تعزز من وصول الخدمات المالية والمصرفية لكل أفراد المجتمع.

1.1. إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق تطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يؤدي الشمول المالي دوره في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة؟

كما أن معالجة هذه الإشكالية تتطلب الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي :

- ❖ فيما تتمثل مؤشرات الشمول المالي؟.
- ❖ ما علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي؟.
- ❖ كيف يتم تقييم والمقارنة بين مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية والجزائر؟.

2.1. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة انطلاقا من الاهتمام بموضوع الشمول المالي في ضوء ما أثبتته التجارب الدولية على أن الشمول المالي له دور وأهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، والسلامة المالية وحماية المستهلك التي تعود بالنفع العام للبلد، فضلا عن بيان أهم أهداف الشمول المالي وتحليل مؤشراته في الدول العربية ومقارنتها مع المؤشرات في الجزائر.

3.1. أهداف الدراسة: غاية هذه الدراسة عدة أهداف تسعى لتحقيقها أهمها:

- ❖ بيان مفهوم الشمول المالي، أهميته وأهدافه.
- ❖ تحديد علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي.
- ❖ إيضاح دور وتعزيز الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة.
- ❖ دراسة وتحليل مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية والجزائر.
- ❖ مقارنة مؤشرات الشمول المالي بين الجزائر والدول العربية.

4.1. منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تم الاعتماد على منهج وصفي تحليلي، حيث أن في المنهج الوصفي يتم من خلاله تقديم مفاهيم حول الشمول المالي أهميته والتعرف على مؤشرات قياسه، أما التحليلي وذلك عن طريق القيام بدراسة تحليلية لمختلف مؤشرات الشمول المالي خصوصا في الدول العربية مع تقديم تحليل مفسر لهذه المؤشرات ومقارنتها مع مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.

5.1.الدراسات السابقة: تم التطرق في هذه الدراسة إلى مجموعة من البحوث والدراسات السابقة نذكر منها ما يلي:

- دراسة غريب الطاوس ودريد حنان سنة2021،جامعة العربي تبسي بعنوان: **استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية - دراسة بعض التجارب**- حيث عالج الباحث تحليل وتقييم واقع الشمول المالي في الدول العربية من خلال المؤشرات الدالة على تحققه، والمتمثلة في مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، مؤشر الادخار ومؤشر الاقتراض ومحاولة معرفة أهم أسباب الإقصاء المالي، ومختلف الإستراتيجيات التي تبنتها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي والقضاء على الاستبعاد والإقصاء الماليين وتوصلت هذه الدراسة إلى ألا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم وذلك وفقا للعديد من المؤشرات كاستخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، ومؤشري الاقتراض والادخار وكذلك بادرت الدول العربية بخطوات هامة لتعزيز الشمول المالي من خلال إطلاق استراتيجيات وطنية يمكنها أن تساهم في تحقيق الرؤية إلزامية إلى إرساء نظام مالي شامل.
- دراسة صورية شنبي والسعيد بن لخضر سنة 2018، جامعة مسيلة بعنوان: **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، حيث عالج الباحثان دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، زيادة على ذلك العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والتقدم المحقق على صعيد الشمول المالي حيث أن الخدمات المصرفية لعبت دورا في توسيع نطاق الشمول المالي بين فئات السكان ذوي الدخول المنخفضة، وإمكانيات الوصول إلى الخدمات المالية حيث مع التطور الهائل في التكنولوجيا، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة.

6.1. **تقسيمات الدراسة:** تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية :

- **المحور الأول :** لمحة عن الشمول المالي.
- **المحور الثاني:** دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة.
- **المحور الثالث:** تقييم ومقارنة مؤشرات الشمول المالي بين الدول العربية والجزائر.

2.لمحة عن الشمول المالي

1.2. مفهوم الشمول المالي: تعددت تعريفات حول الشمول المالي نذكر منها ما يلي:

تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)على أنه :" العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي.(برنية واخرون، 2019، الصفحات 22-23).

يعـرف في دولة ماليزيا على انـه هو حق كل شخص استعمال مجموعة من الخدمات المالية في توقيت مناسب وبطـريقة معروفة وبسعر مناسب بـاحترام كامل لكرامتـه، الخدمات المالية موفرة لكل شـرائح المجتمع مع اهتمام خاص بـالفقراء وذوي الدخل المنخفض، والمغتربون العاملون وسكان المناطق النائية.

يعـرف في البيرو على انـه الشمول المالي هو الدخول و الاستعمال للخدمات المالية من طـرف كل شـرائح المجتمع(فضـيل، 2020، صفحة 474).

كما يعرف الشمول المالي على انه: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتامين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية. (صندوق النقد العربي،2017 ، صفحة 5).

الشكل (01) : عناصر الشمول المالي

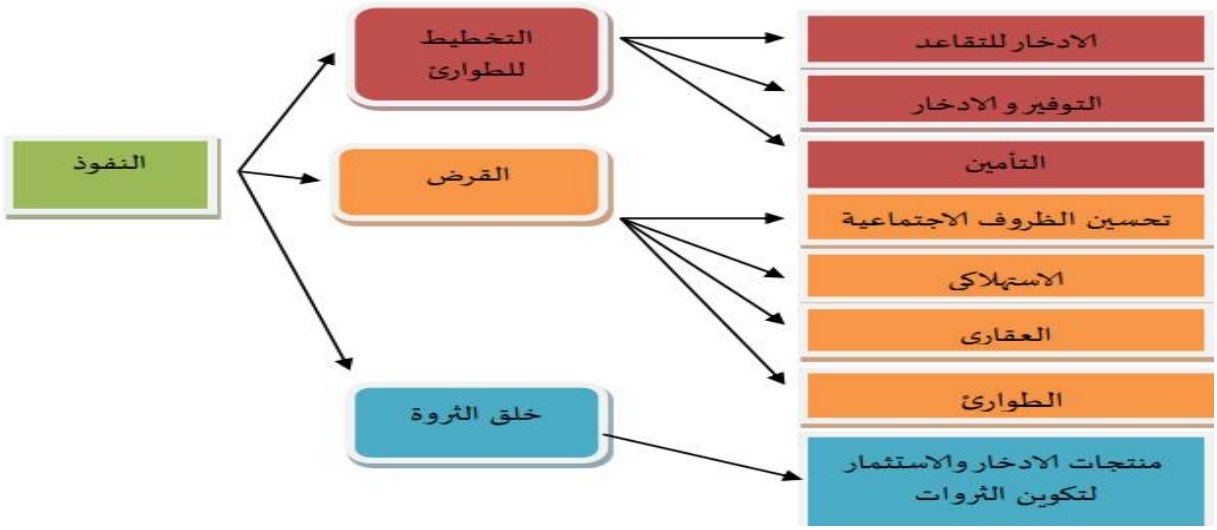

المصدر: من إعداد الباحثة قاسي يسمينة بناء على (Flipo ،2016 ،p 06)

2.2.أهمية الشمول المالي: تتمثل أهمية الشمول المالي فيما يلي(البنك المركزي المصري) :

- الشمول المالي سبب رئيسي للنمو الاقتصادي للدولة والاستقرار المالي، لان الحالة الاقتصادية للدولة لا يمكن أن تتحسن إذا لم يكن عدد كبير من الأفراد والمؤسسات مستبعدين ماليا من القطاع المالي الرسمي؛
- أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي؛
- يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، مع إبلاء اهتمام خاص للمرأة والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛
- توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل تكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول؛
- أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الإشرافية وفي مقدمتها المصارف المركزية؛
- إن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها و الاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات؛
- تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني لسبعة من أهداف التنمية المستدامة.

2.3. مؤشرات قياس الشمول المالي

1.2.3. مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية:

- عند نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع: مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2.2.3. مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية :

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على انتقل تاب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كتاب ائتمان منتظم.
- تعداد معاملات التجزئة عبر التقنية للفرد.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتوتر
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة.
- تنمية البالغين التين يتلقون تحويلات مالية محلية ودولية
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة. (ذهبية، سمية،2020، صفحة 15).

3.2.3. مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية:

- **القدرة على تحمل التكاليف :** معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بقاء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
  - متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
  - متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
- **الشفافية:** نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافة حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي(زينب، الزهراء،2019، صفحة 20).

3. دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة:

1.3.مفهوم وأهداف التنمية المستدامة:

1.1.3. مفهوم التنمية المستدامة:

برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة، وهذه المحاولات ما تزال متواصلة منذ سنة 1987، إلا انه يكاد يكون إجماع حول فكرة مفادها أمامأن التنمية المستدامة مفتقدة لأساس نظري فكل التعاريف تبقى مجرد محاولات، وفيما يلي بعض هذه التعاريف: عرفت التنمية المستدامة بأنها: «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. (Flipo , 2016, pp. 30-32)

كما عرف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها: « ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (ماجدة، محمد،2016، صفحة 23).

وعرفتها اللجنة العلمية للبيئة والتنمية بأنها: «التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول (احمد، أمينة ،2016، صفحة 5).

2.1.3. أهداف التنمية المستدامة: يظهر لنا الشكل الموالي أهم الأهداف التي تصبوا التنمية المستدامة لتحقيقها وهي :

الشكل رقم (02) : أهداف التنمية المستدامة

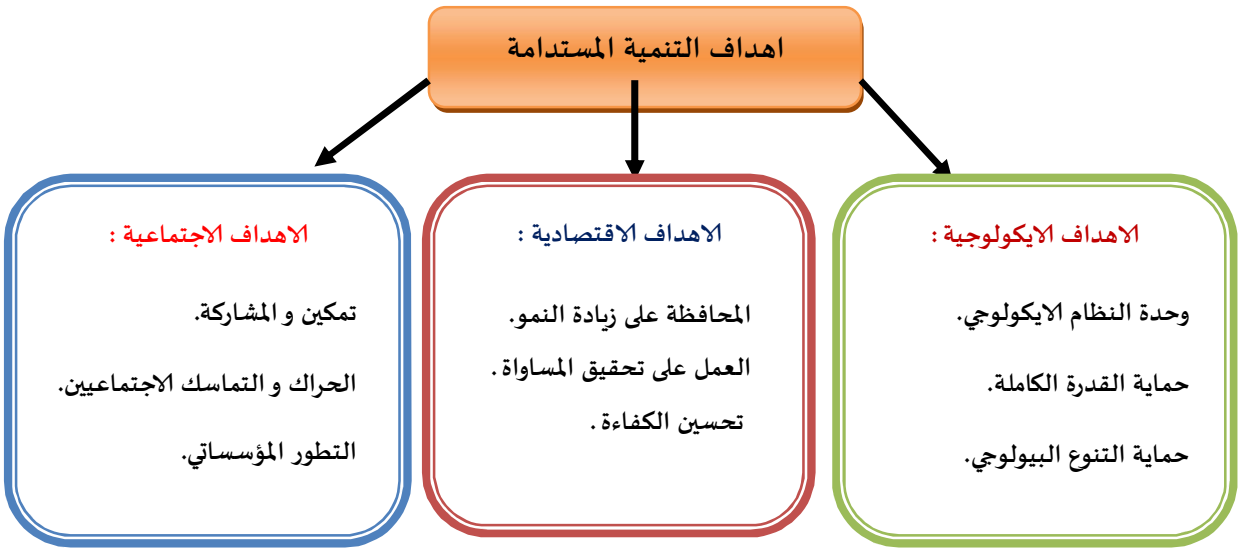

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على (بعوينة ، حواشين ، و بخيتي ، 2020، صفحة 03)

2.3. علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي:

نسلط الضوء في هذا العنصر على العلاقة السببية بن الشمول المالي والاستقرار المالي، ومكن أن نطرح سؤالا هو: هل الزيادة في الشمول المالي تمل إلى تعزيز الاستقرار المالي أم إلى تدهوره؟، وتشير الإجابة إلى اتجاه العلاقة : شمول مالي- استقرار مالي، كما يمكن أن نتساءل أيضا عما إذا كانت زيادة الاستقرار المالي تؤدي إلى زيادة الشمول المالي، ويشير هذا إلى العلاقة: استقرار مالي – شمول مالي.

نسارع إلى القول بأن هذا التساؤل الأخير غير ذي أهمية، إذ يبدو من غير المرجح أن زيادة الاستقرار المالي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في الشمول المالي، بل المؤكد أن الاستقرار المالي يؤدي إلى النتائج التالية :

- بني الاستقرار المالي ويعزز ثقة العميل في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالا على الانضمام إلى القطاع المالي وفي ذلك تعزيز لدرجة الشمول المالي؛
- يؤثر الاستقرار المالي إيجابيا على العوامل التالية على سبيل المثال: التضخم، أسعار الفائدة بما يؤدي إلى تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية وبالتالي إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة وفي ذلك توسيع لنطاق الشمول المالي .

كشفت الدراسات أن العلاقة بن الاستقرار المالي والشمول المالي هي وجوب التعايش المشترك : فمن جهة من الصعب تحقيق الشمول المالي دون استقرار النظام المصرفي، ومن جهة أخرى من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي عندما كون قطاعا واسعا من النظام الاجتماعي والاقتصادي مستبعدا ماليا(حسن و آخرون، 2020،الصفحات 17-18).

الشكل رقم (03) : مصفوفة الحالات الممكنة للارتباط بين الشمول المالي و الاستقرار المالي

الأثر في الاستقرار المالي	الأثر في الشمول المالي: سلبي	لا يوجد	إيجابي
إيجابي	تعزيز الاستقرار، تخفيض الشمول	الاستقرار من دون مفاضلة الشمول	تآزر
لا يوجد		سياسة غير فعالة	الشمول من دون مفاضلة الاستقرار
سلبي	الخسارة للهدفين		تعزيز الشمول، تخفيض الاستقرار

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات حول: (gpfi, 2012, p. 05)

3.3. علاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة :

يهدف الشمول المالي إلى المساهمة في زيادة الوعي ومتطلباته في الدول العربية،وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج كما يأتي ذلك في إطار الحرص الذي توليه الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 و الوصول لشمولية الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع في الدول العربية ، كما أن الشمول المالي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي :

- إن إستراتيجية الشمول المالي لها دور في تحقيق عمليات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في فهم الفئات الاجتماعية للقطاع المصرفي ستساعد في تحقيق الشمول المالي الذي لديه القدرة على تحسين حياة الناس بطريقة مستدامة؛
- تعزيز فرص الوصول واستخدام الخدمات المالية التي تقدمها المصارف التجارية مما يقلل من التفاوت بين الفئات الاجتماعية ويحقق نوع من المساواة الاقتصادية والاجتماعية مما يمكن الفئات الصغيرة من المساهمة في النشاط الاقتصادي للبلد؛
- كما أن الشمول المالي يساهم في سلامة الأنظمة المالية ذاتها وذلك لتوفير سبل الحصول على الخدمات المالية من خلال الشمول المالي سيمكن الأفراد من الاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال؛
- مبادرة البنك الدولي المسماة 2020 في بلوغ سبل الشمول المالي للعالم انطلقت المبادرة المذكورة للبنك الدولي من جزئية جوهرية مفادها أن الحساب المصرفي للمعاملات ولأكثر الشرائح المجتمعة ضعفاه نقطة ارتكاز التي تمكن صناع السياسات والأجهزة الرقابية في العالم من بلوغ غاياتهم التمويلية في تحقيق التنمية المستدامة، مدركين في الوقت نفسه أن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة قد استندت في ركنها السابع على تأكيد أهمية إشاعة وتبني هدف الشمول المالي للدول من بين تلك الأهداف الإنمائية الكبيرة ؛
- يجب إيصال كافة الخدمات المالية إلى جميع المناطق الموجودة في البلد بما فيها المناطق النائية بشكل يساهم إيجابا في تقليل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي (سنان وآخرون،2021، صفحة 63).

كما هناك مخطط يوضح العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة ويتمثل فيما يلي:

الشكل رقم (04) : العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة

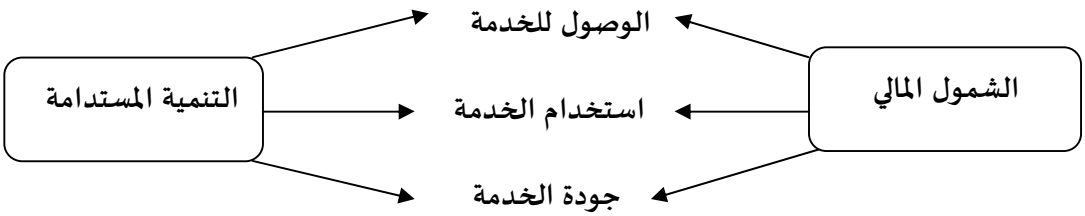

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (سنان واخرون، 2021، صفحة 64)

4 . تقييم ومقارنة مؤشرات الشمول المالي بين الدول العربية و الجزائر :

1.4. مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

يقاس الشمول المالي بعدد من المؤشرات وتتناول ثلاثة أبعاد رئيسية وهي : الوصول إلى الخدمات المالية واستخداماتها وجودتها ؛كما تمت الدراسة بالنسبة لهذه المؤشرات على مستوى بنك التنمية المحلية الصادر بتاريخ 30 افريل 1985 تحت شكل شركة وطنية للبنك موجهة للتمويل والتنمية المحلية؛ كما أن بنك التنمية المحلية عرف استقلالية في التسيير وحول إلى شركة ذات أسهم يوم 20فيفري 1989؛ كما انه يمارس نشاط البنك الكلاسيكي في بنك عالمي من خلال جمع الأموال من الجماهير؛ توفير وتسيير وسائل التسديد الالكترونية كذلك منح القروض.

لذلك فان بنك التنمية المحلية يواصل تطبيق التزامه اتجاه محيطه بمرافقته للمشاريع الهادفة لترقية النشاطات المجتمعية والمحيطية التي تقوم بها الجامعات والمعاهد ومنظمي المعارض والملتقيات المختلفة .

الشكل رقم (04) : مؤشرات الشمول المالي الرئيسية التي يعتمد عليها بنك التنمية المحلية .

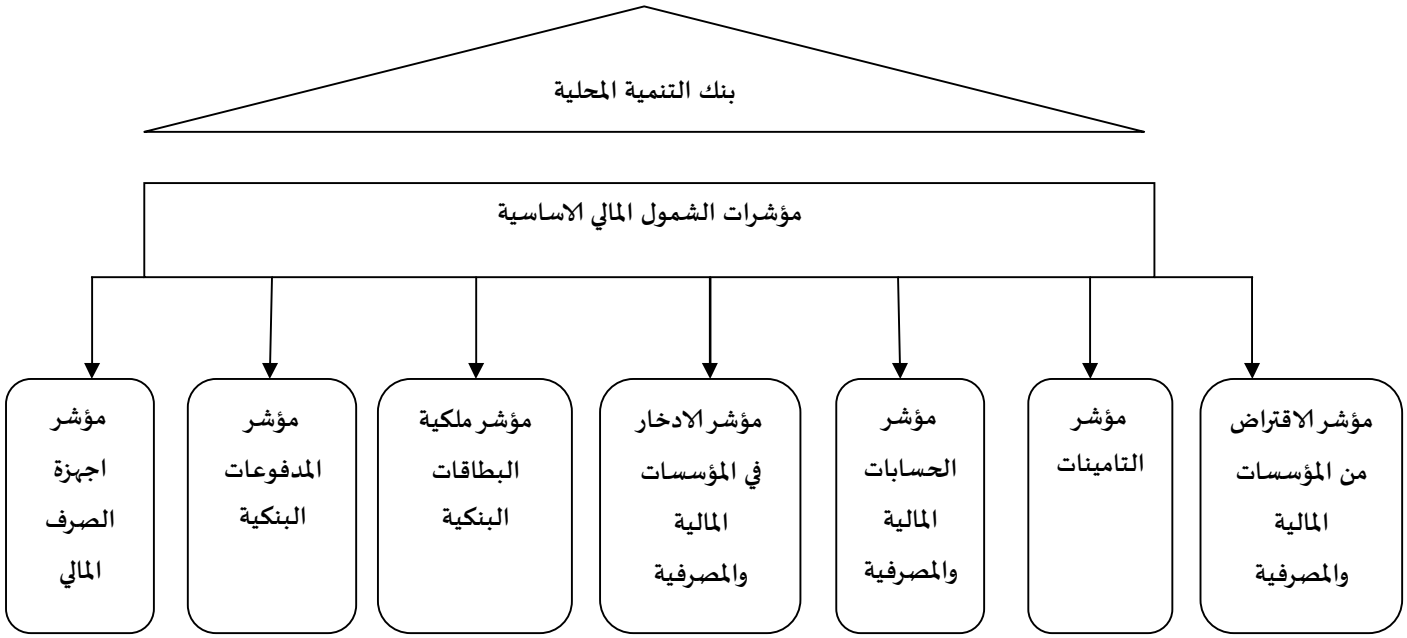

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المأخوذة من بنك التنمية المحلية - الإدارة العامة - سطاوالي -

كما يتم تقييم مؤشرات الشمول المالي على مستوى بنك التنمية المحلية للفترة (2015-2021) لتكون متناسقة مع البيانات التي لم تتوفر في بعض المؤشرات التي اعتمدنا فيها على قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي الخاصة بالبنك الدولي

(Global Financial Inclusion Data base- Global Findel) التي يتم إعدادها كل ثلاثة سنوات من مسح عالمي قائم على إمكانية حصول الأفراد على الخدمات المالية واستخدامها .

كما تمت الدراسة على مستوى بنك التنمية المحلية؛ حيث تم تقديم إحصائيات حول المؤشر المالي في محور الوساطة المصرفية في تقاريره السنوية والمتمثلة في : مؤشر أجهزة الصراف المالي؛ مؤشر المدفوعات البنكية؛ مؤشر ملكية البطاقات البنكية مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية؛ مؤشر الحسابات المالية والمصرفية؛ مؤشر التأمينات؛ مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية؛ وكذلك الاستفادة من المزايا التي تتميز بها قاعدة البيانات والتي تم تحديدها فيما يلي :

- ❖ توفير البيانات اللازمة للمقارنة؛
- ❖ توفير الإحصائيات والمعلومات عن سلوك المستخدمين البالغين الأكثر من 15 سنة وتحديد مستويات الشمول المالي حسب فئات المجتمع .

1.1.4. مؤشر أجهزة الصراف الآلي:

يعرف جهاز الصراف الآلي بأنه آلة نقدية الكترونية تتيح لعملاء البنوك الوصول بطريقة آمنة إلى حساباتهم المصرفية؛ يتم نشرها من قبل البنك لدى فروعه وفي الأماكن العامة؛ كما يتم التعامل معها تلقائيا من قبل العميل ودون الحاجة الفعلية لموظف البنك سواء للاستعلام عن رصيد الحساب أو الحصول على السحوبات النقدية (مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا :2017 ؛صفحة 41) .

الجدول رقم (01) : تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (DAB) حسب بنك التنمية المحلية

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
بنك التنمية المحلية	23.4	-	-	24.1	24.4	24.9	25.2

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية -سطاوالي-

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (DAB) حسب بنك التنمية المحلية في زيادة وهو مرتبط بزيادة فتح الفروع البنكية عبر مختلف الولايات حيث في سنة 2015 قدر بـ 23.4 و لم يتم فتح الفروع البنكية في سنة 2016 و2017 في حين ترتفع عدد الفروع في سنة 2019 وتقدر بـ 24.4 إلى غاية سنة 2021 وتقدر بـ 25.2 ويبقى مجموع الصرافات الآلية المتوفرة على مستوى التراب الوطني في ارتفاع مما يصعب على الأفراد استغلال الخدمات التي توفرها هذه الصرافات الآلية .

2.1.4 . مؤشر ملكية البطاقات البنكية:

إن امتلاك بطاقة الدفع الالكتروني أو ما تسمى ببطاقة السحب الآلي تختلف من فئة إلى أخرى كما تسمح للزبائن أو الأفراد بسحب أموالهم بالدفع الجواري وعن بعد بتمويل وتلقي الأموال والجدول التالي يوضح عدد بطاقات الدفع في بنك التنمية المحلية.

الجدول رقم (02) : عدد بطاقات الدفع الالكتروني في بنك التنمية المحلية

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد بطاقات الدفع الالكتروني	391,800	566,530	978,900	1,564,420	1,591,062	1,617,704	1,804,439

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية– سطاوالي-

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد بطاقات الدفع الالكتروني ترتفع مباشرة من سنة 2015 بقيمة 398.100 بطاقة وتستمر في الزيادة إلى غاية سنة 2021 بقيمة 1.804.439 بطاقة .

3.1.4. مؤشر الحسابات المالية والمصرفية:

يرتبط نشاط النظام المالي الرسمي كله بالحسابات ويعتبر هذا المؤشر بمثابة نقطة دخول إلى القطاع المالي والمصرفي واستقبال التحويلات والمدفوعات الحكومية؛ كما تم دراسة مؤشر الحسابات المالية والمصرفية على مستوى بنك التنمية المحلية والمتمثل في نسب ملكية الحسابات المالية والمصرفية للسكان البالغين فوق 15 سنة في الجزائر.

الجدول رقم (03) : نسب البالغين فوق 15 سنة الذين يملكون حسابات المالية والمصرفية

الفئات		2015	2017	2019	2021
حسب الجنس	ذكور(+15)	46	56	76	85
	إناث (-15)	20	29	39	45

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية - سطاوالي-

من خلال الجدول أعلاه تبين ما يلي: وجود فجوة واضحة بين نسبتي عناصر الفئة الواحدة خلال سنوات الفترة المذكورة أي بين نسبة الذكور ونسبة الإناث البالغين فوق سنة 15 وهذه الفجوة تشير إلى المعاناة المتحملة من اجل الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية التي يواجهها كل من فئة الإناث وفئة الذكور.

4.1.4. مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية:

من خلال هذا العنصر سوف نقوم بتوضيح إجمالي الودائع لدى بنك التنمية المحلية حيث تعتبر الودائع مجموع المبالغ من المال التي يودعها شخص طبيعي أو اعتباري في حسابه المصرفي ويجوز لصاحبه السحب منه متى شاء وإذا كان حساب وديعة لأجل فانه لا يجوز له السحب إلا بعد انقضاء الأجل.وذلك من خلال تطور الودائع على مستوى بنك التنمية المحلية .

الجدول رقم (04) : تطور الودائع على مستوى بنك التنمية المحلية.

حصة الودائع	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حصة بنك التنمية المحلية من إجمالي الودائع	88.3	87.1	85.8	86.24	87	87.5	87.62

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية مقدمة من قبل بنك التنمية المحلية - سطاوالي-

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بنك التنمية المحلية يسيطر بصفة كبيرة على إجمالي الودائع وهذا راجع للعوامل التي ساعدت في تحقيق هذه الزيادات من إجمالي الودائع وتمثلت في الاتجاه نحو الانتشار الجغرافي للفروع البنكية عبر كافة مناطق الوطن وتبني اقتصاد السوق .

2.4. مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية:

تتمثل مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية فيما يلي:

1.2.4. مؤشر الحسابات المالية والمصرفية:

تتمثل مؤشر الحسابات المالية والمصرفية في الدول العربية من خلال التطرق نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية والمصرفية إلى إجمالي السكان البالغين فوق 15 سنة من سنة 2015 إلى سنة 2021، وكذلك نسبة الأفراد الذين لديهم النفاذ إلى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف المحمول إلى إجمالي السكان البالغين فوق 15 سنة من سنة 2015 إلى سنة 2021 .

2.2.4. مؤشر الاقتراض غير الرسمي:

إن هذا المؤشر يدل على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية وكانت نسبة الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة الأعلى في العراق اليمن؛ السعودية؛ والأدنى في الجزائر وهذا لعدم توفر الإمكانيات ويحصل ذلك لأسباب دينية أو ثقافية أو

تشريعات قانونية وإجرائية أما فيما يخص الاقتراض غير الرسمي فيكون أعلى في العراق؛ السعودية؛ اليمن وأدنى في الأردن والجزائر.

جدول رقم (05) : الاقتراض من طرف الدول العربية

اسم الدولة	المؤسسات المالية الرسمية	الاقتراض غير الرسمي الخاص	العائلة أو الأصدقاء
الجزائر	2.2	1.3	11.5
البحرين	21.3	13.5	36.4
مصر	6.3	5	21.5
العراق	4.5	19.8	58.2
الأردن	13.6	1	18.5
الكويت	14.1	13	32.5
الإمارات العربية المتحدة	16	5.9	29.2
فلسطين	4.2	8	28.8
اليمن	0.4	15.8	59
السعودية	12	19	42.3

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على (البنك الدولي، 2020)

5. خاتمة:

إن الشمول المالي يعتبر ذو أهمية ودور كبير في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة؛ كما توصي الدراسة بضرورة إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد للحكومة وعلى مستوى البنوك والجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي والتنمية المستدامة والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للشمول المالي والاستقرار المالي والتنمية المستدامة.

1.5. النتائج:

- ✓ الشمول المالي يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة؛ كما يساهم في زيادة التنويع الاقتصادي والتنافسية الدولية باعتباره يستند على الدور الاقتصادي والتنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ مستوى الشمول المالي في الدول العربية سجل أدنى مستويات في العالم فقد بلغت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى المؤسسات المالية 20% من المجموع وهي نسبة أدنى بالمقارنة مع معدلاتها في الدول النامية الأخرى؛
- ✓ غياب المنافسة بين المؤسسات المالية ما جعلها تدخل في جانب التقليد للخدمات المالية الرقمية خاصة في الجزائر لسيطرة البنوك العمومية على الساحة المصرفية؛
- ✓ ضعف مستوى التمويل الرسمي وعدم التكافؤ بين الجنسين في الحصول عليه؛ ومحدودية الاهتمام بأنظمة وأساليب الدفع المالي الالكتروني؛ يعكس ضعف مستوى الشمول المالي في الدول العربية ؛
- ✓ تواجه الجزائر مجموعة من الصعوبات في تجسيدها للشمول المالي؛ لهذا لابد من تحديد هذه المعوقات بدقة ومعالجتها للمضي قدما في تحقيق الشمول المالي .

2.5 . الاقتراحات:

- ✓ إبراز أهمية ودور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة.
- ✓ بناء قاعدة بيانات واحتساب مؤشرات الشمول المالي مع توضيح منهجيات الاحتساب.

- ✓ تكثيف عملية قرب البنوك من أماكن تواجد الأفراد والمؤسسات بما يضمن تسهيل وصول الخدمات و المنتجات المصرفية لهم .
- ✓ الاستفادة من الخبرات الدولية والعربية الناجحة في مجال الشمول المالي والاستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات من اجل ابتكار الخدمات المالية ترضي العملاء وتحقق ربحية للمصرف .
- ✓ ضرورة تبني إستراتيجية وطنية شاملة ترتكز على الأخذ بعين الاعتبار الشمول المالي كمتغير أساسي ضمن الإصلاح المصرفي مع توفير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية وحماية المستهلك المالي من أجل تعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر.

6. قائمة المراجع

1. البنك الدولي. مؤشرات تعميم الخدمات المالية. تاريخ الاسترداد 10 03، 2022، من البنك الدولي: 2020:HTTPS///WWW.ALBANKALDAWLI.ORG.
2. برنية واخرون. الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. الإمارات العربية: صندوق النقد الدولي، أبو ظبي. 2019 ،ص 22-23.
3. البنك المركزي المصري. الشمول المالي النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي.ص06.
4. احمد بوريش، أمينة بلحاج. المسؤولية الاجتماعية ودورها في ترشيد إستراتيجية إدارة الموارد البشرية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة الشلف، الجزائر.2016.ص5.
5. سنان عبد الله هرجان، مصطفى سلام عبد الرضا، حيدر كريم، عدنان عزيز جياد، دعم عمليات التنمية المستدامة و قياس تأثير الشمول المالي عليها، مجلة جامعة جيهان، اربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية 2021.ص63.
6. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، ابوظبي – الإمارات العربية المتحدة، رقم 2017،77.ص5
7. مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ؛2017 ؛صفحة 41 .

8. الملتقيات :

9. سليمة بعوينة، ابتسام حواشين ، وعلي بخيتي . التنمية المستدامة، مفاهيم، أبعاد وسياسات. الملتقى الوطني حول التسويق الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.،03/10/ 2020.المركز الجامعي مرسلي عبد الله -تيبازة-.
10. البشير الضيف فضيل. واقع وتحديات الشمول المالي. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06؛العدد 01. 2020.ص474.
11. ماجدة أبو زنط، محمد غنيم عثمان. التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات في العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 36، العدد 1. 2016.ص23 .
12. ذهبية لطرش، سمية حراق. (2020). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد02 .2020.ص15.
13. زينب حمدي، الزهراء. مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01،.2019 .ص20.
14. Flipo Fabrice.. « Développement durable : état des lieux », I2D – Information, données & documents, article diffusées sur la revue Cairn.info.2016.p06.
15. Sonu Garg, Parul Agarwa. Financial inclusion in India. 2012. p 05.